الأقوال التي وصفها سيبويه بالشذوذ في كتابه

م.د. شفاء سعيد جاسم
كلية الإمام الأعظم «رحمه الله» الجامعة
قسم اللغة العربية - بغداد

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ، والسلامُ على نبيّنا مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله ﷺ الصادق الوعْدِ الأمين، وعلى آلهِ، وصحْبهِ، ومَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمّا بعْدُ؛ فقد أخذَ اللغويون على عاتقِهم صيانة العربية وتهذيبها من الدخيل والشاذ والضعيف، وأسهم النحاة في بيان الوجوه الشاذة في المسائل النحوية فبينوا الشواذ وعلله، فالشاذ ظاهرة قد تخالف عناصرها التقابل الوظيفي بين عناصر النظام اللغوي ولا يخرجها ذلك أن تكون من رحم اللغة.

ومن أوائل من تصدى لهذا الأمر العلامة سيبويه في كتابه، فأشار إلى ما اتصف بالشذوذ من المسائل المختلفة، وقد أفرد باباً تحت عنوان (باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد).

وهذا ما يؤكد عنايته بتقصي الوجوه النحوية الشاذة، وفضلاً عن هذا الباب، فقد تناول الشواذ في (٢٥) موضعًا من كتابه، بين فيها الأقوال الشاذة.

وكان منهج سيبويه متباينًا في تناول هذه المسائل، إذ كان يتوسع في بعضها ويوجز في بعضها الآخر، إلا أن هذه الإشارات شكلت قاعدة لغيره من النحويين موافقة أو مخالفة بحسب الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية.

لذلك ارتأيت دراسة الأقوال التي وصفها بالشذوذ، وبالنظر لمحدودية حجم هذا البحث، فقد اقتصرت على دراسة أول خمسة أقوال أوردها في كتابه، على أمل دراستي الأقوال الأخرى أو من باحثين آخرين.

وقد اشتمل هذا البحث على تمهيد في تعريف الشاذ، وخمسة مباحث:

المبحث الأول: القياس على الشاذ.

المبحث الثاني: الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول.

المبحث الثالث: ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه في غير الأمر والنَّهى.

المبحث الرابع: ما ينتصب خبره لأنه معرفة.

المبحث الخامس: الفصل بين (كم) وبين مميزها.

ثم خاتمة البحث.

وقائمة المصادر والمراجع.

تمهيد

في تعريف الشاذ

أولاً: الشاذ لغة:

الشاذ: هو المتفرد، يقال: شَذَّ الرجل، إذا انفرد عن أصحابه[١].

و«شَذَّ الشَّيْءُ يَشِذُّ شُذُوذًا. وَشُذَّاذُ النَّاسِ: الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي الْقَوْمِ وَلَيْسُوا مِنْ قَبَائِلِهِمْ وَلَا مَنَازِلِهِمْ»[٢].

ثانيًا: الشاذ اصطلاحًا:

عرفه ابن المؤدب بأنه الذي «لا حكم له؛ لخروجه عن الجملة التي بنيت أخواته عليها»[٣].

وعرفه ابن جني بقوله: «ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره»[٤].

وعرفه الجرجاني بأنه «الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء»[٥].

وبهذا المعنى أيضًا قيل: «هو الذي يكون وجوده قليلا، لكن لا يجيء على القياس... والشاذ المقبول: هو الذي يجيء على خلاف القياس ويقبل عند الفصاحة والبلغاء. والشاذ المردود: هو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء»[٦].

وعرفه الأحمدنكري: « هو الذي يكون على خلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته. والنادر هو الذي يكون وجوده قليلا وإن كان على القياس»[٧].

ويمكن تقسيم الشاذ على ثلاثة أنواع[٨]:

الأول: شاذ في القياس مقبول في السماع، ويسمى شاذ قياسًا فصيح استعمالاً.

والثاني: شاذ في القياس والسماع، يسمى شاذ قياسًا وسماعًا.

والثالث: مخالف للقياس والاستعمال، وهو مردود.

والشاذ من رتب السماع الكمية التي تقوم على أساس الكم من المسموع، فإذا كان شاذًا قياسًا وسماعًا، فهذا يعني أن كم السماع قليل، أما إذا كان شاذ قياسًا، فصيح استعمالاً، فهذا يعني أنَّه سمع عن العرب بكثرة لكنه خالف القياس، وهو الذي يقول فيه العيني: «ما يكون وجوده كثيرًا؛ ولكن يكون

---

(١) ينظر: المصباح المنير: ٢/ ٤١٧-٤١٨.

(٢) مقاييس اللغة: مادة (شذذ) ٣/ ١٨٠.

(٣) دقائق التصريف: ٢٥٨.

(٤) الخصائص: ١/ ٩٩.

(٥) التعريفات: ١٦٣.

(٦) الكليات: ٥٢٩.

(٧) دستور العلماء: ٢/ ١٤١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٤١.

على خلاف القياس»[١].

وذكر ابن هشام النوع الأول في حديثه عن إبدال الياء من الواو، فبين أن الياء تبدل من الواو وذكر أن قول الحجازيين (القصوى) شاذ قياسًا فصيح استعمالاً، نبه به على الأصل، كما في استحوذ والقود[٢].

أما النوع الثاني، فذكره في حديثه عن بناء أفعل من أبنية القلة، فقال هو «جمع لفعل، اسمًا، صحيح العين، سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو، نحو كلب، وظبي، وجرو، بخلاف نحو ضخم فإنه صفة، وإنما قالوا أعبد لغلبة الاسمية، وبخلاف نحو سوط وبيت لاعتلال العين، وشذ قياساً أعين، وقياسًا وسماعًا أثوب وأسيف»[٣].

ومن النوع الثالث أيضًا: (اليُتَقَصَّعُ)، وهو أحد جحري الضب، وهو الذي يدخل فيه، وثانيهما النافقاء، وهو الجحر الذي يكتمه وَيظهر غيره[٤].

(١) الفلاح في شرح المراح: ٤١.
(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٣٨٨/٤.
(٣) أوضح المسالك: ٣٠٨/٤.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٣٤٦/٤.

المبحث الأول

القياس على الشاذ

قال سيبويه: «ومن قولهما [أي الخليل ويونس]: (اضربْ أيٌّ أفضلُ)، وأما غيرهما فيقول: (اضربْ أيا أفضلُ). ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك، يعني أيهم، وأجروا أيا على القياس»[(١)].

ثم قال: « ولو قالت العرب: (اضربْ أيٌّ أفضلُ) لقلته، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنك لا تقيس على (أمس أمسك)، ولا على (أيقول)، ولا سائر أمثلة القول، ولا على (الآن أنَك). وأشبه هذا كثير.

ولو جعلوا أياً في الانفراد بمنزلته مضافاً لكانوا خُلقاء إن كان بمنزلة الذي معرفة أن لا ينون؛ لأن كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ويدخله في النكرة»[(٢)].

لا خلاف بين اللغويين والبلاغيين في معيار فصاحة الألفاظ والتراكيب في حكمهم بالشذوذ على ما خرج عن القياس[(٣)]:

فبعضهم يمنعون استعمال ما خرج عن القياس؛ لأنه مخل للفصاحة، ويخطؤون المتكلم به، وينسبونه إلى اللحن ومجانبة الصواب، بقلة استعماله، وندرة شواهده، بل قد يرد هؤلاء -بتلك الحجة- بعض ما جاء مقيساً.

ويرى آخرون أن وصف الألفاظ والتراكيب بالشذوذ، أو الندرة، أو القلة، أو المخالفة، لا يعني تخطئتها، ولا تبعيدها عن الصواب والفصاحة، قال الشاطبي: «وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحاة أن قولهم: شاذ، أو لا يقاس عليه، أو نحو ذلك، ضعيف في نفسه، أو غير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن، فيشنعون عليهم، وهم أولى بالتشنيع، والتجهيل، والتقبيح؛ لأن النحويين لما استقرؤوا الكلام، وجدوا كلام العرب قسمين: قسم يسهل عليهم وجه القياس فيه، ولم يعارضه معارض؛ لشهرته في الاستعمال، أو لكثرة النظائر فيه، فأعملوه بإطلاق، علماً بأن العرب كذلك تفعل في قياسيه.

(١) الكتاب: ٢/ ٤٠١.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٤٠٢.

(٣) ينظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ١٨١ - ١٨٣.

قسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس، أو عارضه معارض لقلته، وكثرة ما يخالفه، فمتى قالوا: شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك، فمعناه: أنا نتبع العرب فيما تكلمت به من ذلك، ولا نقيس عليه غيره، لا لأنه غير فصيح، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه، أي: يغلب على الظن ذلك، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال[١].

فما ورد نادراً أو شاذاً في كلام فصيح لا تنفى عنه الفصاحة؛ إذ الفصيح ما أفصح عن المعنى، وإن كان قليلاً في الاستعمال، أو مخالفاً للقياس؛ ولذلك «نصوا على أن نطق من ترضى عربيته، بالشاذ الذي يخالف قياسهم، لا يخل بفصاحته؛ لأنه لا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا، أو نحا نحوا من الوجوه التي يتأول عليها؛ وذلك لأن الجادة على غير ما جاء به، فيكون ما شذ من منطقه مأمونا عليه من فساد المخالطة؛ ولهذا يلحقونه بقياس القريحة الصحيحة»[٢].

فالقول ما قالت العرب، وافق القياس أم خالفه، كما ذهب إلى ذلك سيبويه.

فهناك فرق بين ما خرج عن المأثور أو الأفصح، وما خرج عن القياس، وإن الخلط بين الأمرين، فيه بعض التعسف.

والذي يبدو راجحاً أن المخالف للقياس نوعان:

نوع فصيح، وهو ما شذ عن القياس فقط، أو الاستعمال فحسب.

ونوع آخر غير فصيح، وهو ما شذ عن القياس والاستعمال معاً، قال الغلاييني: «وأنت خبير أنهم جعلوا الكلمة مخالفة للفصاحة، إذا كانت شاذة في القياس والاستعمال معا، أما إن شذت في القياس من دون السماع فلم يقل أحد من العلماء بعدم فصاحتها، وإلا كان كثير من الكلام غير فصيح»[٣].

وبيّن ابن جني عناية الدرس النحوي بالمستعمل من كلام العرب وأخذه به من ناحية، وعدم تعويله على القياس إن كانت العرب امتنعت عن الكلام بما يجوزه القياس من ناحية أخرى، فذكر أنّه ليس كلّ ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا « تركت العرب أمرًا من الأمور لعلة داعية إلى تركه وجب اتّباعها عليه، ولم يسعْ أحدًا بعد ذلك العدول عنه «[٤].

ويتبين بهذا أنّ قياس النصوص يكون على الأكثر المطّرد من كلام العرب، وقد أقرَّ بدقة هذا ابن السراج حين قال: «القياس إذا اطّرد في جميع الباب، لم يعنَ بالحرف الذي شذَّ منه، فلا يطّرد في نظائره، وهذا

(١) نقلا عن المواهب الفتحية: ١/٤٣.

(٢) تاريخ آداب العرب: ١/١٣٢.

(٣) نظرات في اللغة والأدب، ص:٣٨.

(٤) الخصائص: ١/٣٦٢. وينظر: المنصف: ١/٢٧٩.

مستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطّرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم. فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شكّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شاذٌّ[١].

وفي موضع آخر قال: «ليس البيت الشاذ أو الكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنّما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه»[٢].

فالنحاة المتقدمين يعدون الشاذ خروجًا عن القاعدة النحوية، كما أثبت ذلك سيبويه، فهم يحفظون ما يرد في السماع ولم يطّرد بينما يقعدون القواعد لما كَثُرَ واطّرد في كلام العرب، وهذا بيّنٌ في « يحفظ ولا يقاس عليه، فما يأتي على غير قياس وجاء على الشذوذ، فلا يُحمل عليه. وتقف على السماع فيما كان هكذا «[٣].

في حين يرى بعضٌ آخر من النحاة أنّ القياس قائمٌ على الكثرة العددية في اللفظ، والشاذ قائمٌ على قلته[٤].

(١) الأصول في النحو: ٥٦/١.

(٢) الأصول في النحو: ١٠٤/١.

(٣) المساعد: ١٧٩/٤، ينظر: شرح الكافية: ٢١٢/٢.

(٤) ينظر: الكليات: ٥٢٨، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٦٤/٣.

المبحث الثاني

الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول

يرى سيبويه أنَّ الفعل (دَخَلَ) فعل لازم، أمَّا إذا انتصب الاسمُ بعدهُ فمنصوب على الظرفية تشبيهاً للمختص، قال: «وقد قالَ بعضهم ذهبت الشام يشبهُهُ بالمبهم إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذ، لأنَّه ليسَ في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام دخلت البيت»[١].

إن سيبويه يعد إعراب (الشام) هنا ظرفاً شاذاً؛ لأَنَّ كلمة (الشام) لفظ مختص غير مبهم، واستدل بالعرف على أَنَّ الشام اسم مكان مُحَدَّد؛ لذلك حكم بشذوذ الإعراب هنا.

وهذا يعنى أَنَّ الناس لو تعارفوا على أَنَّ الشام اسم مبهم لأجاز الإعراب هنا بلا شذوذ؛ لأن (ذهب) لازم.

وهذا الذي قاله سيبويه فسره ابن السراج، بقوله: «وهو عندي غير متعد... وإنك لما قلت: دخلت، إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط منكشف، فالانتقال ضرب واحد وإن اختلفت المواضع، و(دخلت) مثل: (غرت) إذا أتيت الغور، فإن وجب أن يكون (دخلت) متعديا، وجب أن يتعدى (غرت)»[٢].

ثم زاد دليلاً ثانياً على عده (دخلت) غير متعد، وهو أنك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدياً، إلا كان مضاده متعدياً، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد، فمن ذلك: تحرك، وسكن، فتحرك غير متعد، وسكن غير متعد، وخرج ضد دخل، وخرج غير متعد، فوجب أن يكون دخل غير متعد[٣].

فيما عد السيرافي قول من قال: إن (دخلت) يتعدى من الشاذ الضعيف الذي لا يقاس عليه، وإنما يقتصر فيه على السماع؛ لأنه يضع الشيء في موضع غيره[٤].

أمَّا المبرد فقد ذهبَ إلى أنَّ الفعل (دَخَلَ) ممّا يصل إلى المفعول بنفسِهِ، فهو في التعدي كقولك: عمرت الدار وهدمت الدار، وضربت زيداً، وكذلك تقول: دخلت المسجدَ ودخلتُ البيتَ، ودليلُهُ في ذلك قولُهُ

(١) الكتاب: ١/٣٥.

(٢) الأصول في النحو: ١/١٧٠.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٧١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/٢٩١- ٢٩٢.

تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفَتح الآية ٢٧].

وقال: «ومن ذلك قوله في: دخلت البيت أَنَّهُ حذف منه حرف الجر، وإنَّما البيت ها هنا مفعول صحيح»[١].

قال: «أمَّا قولهم: دخلت فيه، كقولنا: عبد الله نصحت له ونصحته، وخشَّنْتُ صدرَهُ، وخشَّنتُ بصدره، فإن شئنا عدّيناهُ بحرف وإن شئنا أوصلنا الفعل، كما نقول: نبَّأتُ زيداً ونبَّأتُ عن زيدٍ، فيكون نبَّأتُ زيداً كأعلمتُ زيداً، ونبَّأتُ عن زيد كخبَّرتُ عن زيد»[٢].

وردَّ عليه ابن ولّاد وفرّق بين القولين، أعني: نبَّأتُ عن زيد، ونبَّأتُ زيداً، قال: «لأنَّ نبأتُ زيداً معناهُ: أعلمتُ زيداً فهذا المفعول إذا رد الفعل إلى ما لم يسمَّ فاعله قام مقام الفاعل وتعدى عن: أن يدخل في المفعول الثاني إذا سميت الفاعل وفي المفعول الأول إذا لم يُسمَّ الفاعل، فتقول: نبّأتُ زيداً عن عمرو بكذا وكذا، ونبئت عن زيد بكذا وكذا»[٣].

وعلى أيّة حال فالمبرد احتج بالقرآن الكريم وساق الآية القرآنية الكريمة المذكورة آنفاً ومع هذا فهو محجوج بالقرآن الكريم نفسه فقد قال عزوجل: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البَقَرَة الآية ٢٠٨].

وذهبَ أبو حيان إلى أَنَّهُ إذا كان المدخول فيه غير ظرف حقيقي وصل إليه الفعل بـ(في) كقولنا: دخلتُ في الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ٢٩﴾ [الفَجر الآية ٢٩]، وإذا كان المدخول فيه ظرفاً حقيقياً وصل إليه الفعل في الغالبِ بغيرها كقوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي ٣٠﴾ [الفَجر الآية ٣٠]، وفي القرآن الكريم آيات كثيرة وصل الفعل (دخل) فيها إلى مفعوله بلا خافض[٤].

وذهب الأخفش وغيره إلى أن (دخل) يتعدى بنفسه تارة وتارة أخرى بحرف الجر: تقول دخلت البيت، ودخلت في البيت. فالدار منصوبة عنده على أنها مفعول به[٥].

قال ابن عصفور: «وزعم أبو الحسن أن (دخلت) متعدية إلى مفعول به، وأن الدار وأشباهها منصوب بعدها على أنه مفعول، والذي حمل على ذلك اطراد وصول (دخلت) إلى ما بعدها بنفسها، نحو: دخلت المسجد، ودخلت الحمّام، فجعلها من قبيل ما يتعدى بنفسه، لذلك فالبيت) بعد دخلت عنده منصوبة على حد

---

(١) المقتضب: ٣٣٧/٤ أشار عضيمة إلى أن قول المبرد هذا قد سقط كما ذكر الناسخ. وقد ابن ولاد النص في كتابه: الانتصار لسيبويه على المبرد: ٨١.

(٢) المصدر نفسهُ: ٢٣٨/٤. ٢٠٨

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٤٨.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٠٨.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للصفار: ٦٦١/٢؛ شرح الكافية: ٩٢/١؛ شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٨/١؛ ارتشاف الضرب: ٢٥٢/١.

انتصابه بعد (هدمت)، ولم يجعل: دخلت البيت، من قبيل: ذهب الشام لقلته»[١].

ورد الصفار على الأخفش بعدة أدلة منها الحمْل على النقيض، فقال: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد من غير جهة، وذلك أن (دخلت) نقيض (خرجت) وخرجت غير متعد، فكذلك ينبغي أن يكون نقيضه؛ لأن النقيض يجرى مجرى النظير»[٢].

وقال ابن عصفور: «ومما يدل دلالة قطعية على فساد مذهبه أن (دخلت) تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف، ألا ترى أن الفرق بين الظرف وبين المفعول بها أن المفعول به محل للفعل خاصة، نحو: ضرب زيداً فـ(زيداً) محل للضرب، الظرف محل للفعل والفاعل، نحو: قمت خلفك، فـ(الخلف) محل للقائم وقيامة، فكذلك (دخلت) يتعدى إلى ما بعده على أنه ظرف، لأنك دخلت البيت، فالبيت محل للدخول والداخل، وكذلك أيضا يدل على بطلان مذهبه أنهم يقولون: دخلت في الأمر، ولا يوصل إلى الأمر وأشباهه من المعاني إلا بـ(في) فلو كانت (دخلت) متعدية بنفسها لما عدُّوها إلى الأمر بـ(في) فدلّ ذلك على أنها غير متعدية»[٣].

وأنك إذا قلت: ذهبت الشام؛ فإن « الذهابَ لم يقع في الشام بل في طريقها إليها»[٤]، فليس الشام محلاً للفعل والفاعل، وإنما وقع فعل الفاعل عليه بوساطة حرف الجر المحذوف.

والحكم بالشذوذ عند سيبويه ليس للخروج عن القياس، أو مخالفة القاعدة النحوية؛ لأنَّ سيبويه جوّز ذلك في موضعين من كتابه؛ إذ ذكر بعد أن أورد كلام العرب: ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرَ والبطنَ، ومُطِرنا السَّهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَ وبطنَ: «... ولكنّهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم: دخلتُ البيت، وإنما معناه: دخلتُ في البيت والعامل فيه الفعل»[٥].

وقال في موضع أخر بعد أنْ أوردَ قول بعض العرب: هو منّي مَعقِدَ الإزَارِ: «.. وجاز ذلك كما جاز دخلتُ البيتَ، وذهبتُ الشامَ؛ لأنها أماكنُ وإنْ لم تكن كالمكان»[٦].

فهذان موضعان يُقرّ فيهما سيبويه بجواز (ذهبت الشام)، و(دخلت البيت) فحكمه بالشذوذ هنالك لا ينبغي أن يُفهم منه أنّ سيبويه يعني به مخالفة القياس المُفضية إلى الخطأ بدليل تجويزه ذلك وفي الموضعين المذكورين آنفاً.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٨/١.
(٢) المصدر نفسه: ٣٠٨/١.
(٣) المصدر نفسه: ٣٠٩/١.
(٤) حاشية الخضري: ٤٤٥/١.
(٥) الكتاب: ١٥٩/١.
(٦) المصدر نفسه: ٤١٤/١.

وعلى هذا يكون إعراب (الشام) و (البيت) على وجهين:

١ - الوجه الأَول: النصب على الظرفية.

٢ - الوجه الثاني: النصب على نزع الخافض.

والذي يبدو أن حمل المثالين (ذَهَبْتُ الشَّامَ) و (دَخَلْتُ البَيْتَ) على التَّوسُّع في التّعبيرِ والتّصرّفِ في القول أولى من حملها على الشذوذ، كما قال ابن السرّاج: « فاعلمْ، أن ذَلِكَ اتّساعُ في اللغة واستخفاف»[1]، زد على ذلك كثرة حذف حروف الجر في العربيّة، وكثرة الاستعمال في حذف حروف الجر، وأن (دخل) يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر وبغير حرف الجر، كما ثبت ذلك في الاستعمال القرآني.

(١) الأصول في النحو: ١/١٧١.

المبحث الثالث

ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه في غير الأمر والنّهى

قال سيبويه: «وذلك قولك: (أخذته بدرهم فصاعداً) و(أخذته بدرهمٍ فزائداً)، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه؛ ولأنهم أمِنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذته بصاعدٍ كانَ قبيحاً؛ لأنه صفةٌ ولا يكون في موضع الاسم... كأنه قال: أخذته بدرهم، فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً ولا يجوز أن تقول: وصاعداً؛ لأنك لا تريد أن تُخبر أن الدرهم مع صاعد ثمنٌ لشيء كقولك: بدرهم وزيادة، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أولا، ثم قَرَوْتَ شيئاً بعد شيءٍ لأثمانٍ شتّى... وثُمَّ بمنزلة الفاء تقول: ثُمَّ صاعداً، إلاّ أنَّ الفاء أكثر في كلامهم»[1].

وقال: « ومثل أَنْ في لزوم (م) قولُهم: إمَّا لاَ، فألزموها (ما) عوضاً. وهذا أَحْرَى أن يُلزموا فيه إذْ كانوا يقولون: (آتِراً ما)، فيُلزِمُون ما، شبّهوها بما يَلزم من النُّونات في (لأفعلنَّ)، واللامِ في (إن كان لَيَفعلُ)، وإن كان ليس مثلَه، وإنَّما هو شاذٌ، كنحوِ ما شُبّه بما ليس مثلَه، فلمّا كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسمَ بعد (أَنْ) ويَبتدئوه بعدها، كقُبْحِ كَىْ عبدُ الله يقولَ ذاك، حملوه على الفعلِ حتَّى صار كأَنّهم قالوا: إذ صرتَ منطلقا فأنا أَنطلِقُ (معك)؛ لأنَّها في معنى إذْ في هذا الموضع وإذ في معناها أيضاً في هذا الموضع، إلاّ أنّ إذ، لا يُحذَفُ معها الفعل»[2].

وعلل سيبويه حذف العامل في مثل هذه الأحوال بكثرة الاستعمال والأمن من أن يكون على الباء، أي: أن هذا الفعل لما كثر استعماله حذف استغناءً بدلالة الحال، فصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل؛ ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء، ولا يجوز جر الحال بالباء لان الحال صفة ولا تكون في موضع الاسم.

قال ابن يعيش: «وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً والتقدير: أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً ... كأنه ابتاع متاعاً بأثمان مختلفة، فأخبر بأدنى الأثمان، ثم جعل بعضها يتلو بعضاً في الزيادة والصعود، وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق، وحسن حذف الفعل لأمن اللبس، ولا

---

(١) الكتاب: ١/٢٩٠.

(٢) المصدر نفسه: ١/٢٩٤.

يحسن عطف على الباء في قولك بدرهم لوجوه:

منها أن صاعداً وزائداً صفة، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف.

والوجه الثاني: أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء، لأنه لا يتقدم بعضه على بعض وإنما يقع دفعة واحدة مثلاً تقول: اشتريت الثوب بدرهم فدانق، إنما ذلك بالواو لأنها للجمع بين الشيئين من غير ترتيب.

والوجه الثالث: إن صاعداً صفة، فلا يحسن أن تجعل ثُمناً في موضع الاسم الموصوف[١].

منع بعض النحاة الجر في (فصاعداً) و (ثم صاعداً) اعتماداً على قول سيبويه: «لو قلتَ أخذته بصاعدٍ كان قبيحاً»، وجوز ابن خروف الجر بالفاء وثم، وذلك على إقامة الصفة مقام الموصوف[٢].

إن العامل قد يحذف في الحال وجوباً، كما في: أخذته بدرهم فصاعداً، أخذته بدرهم فزائداً، فصاعداً وزائداً نُصبا على الحال، وقد حُذف صاحب الحال والعامل فيه، والتقدير: أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً، أو ذهب زائدا، فالثمن صاحب الحال والفعل هو العامل في الحال[٣].

والفاء في (فصاعداً) يقتضي التعاقب، والتعاقب ضد أخذ المبيع بالدرهم، والزائد في مرة واحدة، فإذا لم يجز العطف تعين النصب، ولا يجوز (وصاعداً) بالواو ولا (ثمّ صاعداً)؛ لأن الواو يقتضي العطف والجمع[٤].

و(ثم) يقتضي التراخي، وليس التراخي (ولا لجمع) مرادين هنا، بل المراد التعاقب من غير تراخٍ، فإذا كان كذلك يتعين الفاء[٥].

وقال المرادي: «ومذهب سيبويه أنَّ (كي) لفظٌ مشترك يكون حرفاً يُفيد التعليل والسبك[٦].

وقول المرادي هذا لم يَرِد في كتاب سيبويه بصيغته هذه، وإنما نستطيع تلخيص ما وردَ في الكتاب بخصوص (كي) بالآتي:

تحدَّث سيبويه عن كونها بمنزلة حتى التعليلية أو اللام فتجرُّ الاسم، وتنصب الفعل بإضمار (أنْ).

وقال فيها أيضاً: «وأما (كي) فجواب لقوله كيمه، كما يقولوا: لِمَهْ فتقول: لِيفعلَ كذا وكذا، أي أنها تكون

(١) ينظر: شرح المفصل:٢/ ٦٨ - ٦٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب:٢/ ٣٦١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤١٦.

(٤) ينظر الجنى الداني: ١٦٠ - ١٦١.

(٥) ينظر المصدر نفسه: ١٦٠ - ١٦١.

(٦) شرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٥٥.

للتعليل كاللام[١].

فليس في أقوال سيبويه إشارة إلى معنى المصدرية أو السبك كما عُزي إليه.

ومن ناحية أخرى، فقد ذكر أبو حيان أنه لا يمتنع تأخر معمول كي عليها. ومثّل لذلك بقوله: كي تكرمني جئتك، وقال: إنَّ هذا الحكم يتفرع عن مذهب سيبويه[٢].

وهذا استنتاج غريب، إذ إنَّ الحكم والمثال كليهما جاريان على الأصل وهو تأخر المعمول عن العامل، أما إنْ أراد تأخر الفعل (جئتك)، عن (كي)، فهو هاهنا ليس بمعمول لها، ومن ثمَّ فإن ما ذكره من تفرع هذا الحكم عن مذهب سيبويه غير صحيح؛ لأنه لم يذكر إلا الفصل بينها، وبين معمولها الفعل حسبُ.

(١) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٣٩٣.

المبحث الرابع

ما ينتصب خبره لأنه معرفة

قال سيبويه: « وهي معرفة لا توصَف ولا تكون وصفاً، وذلك قولك: مررت بكلٍّ قائماً، ومررتُ ببعضٍ قائماً، وببعضٍ جالساً، وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين، لأنه لا يحسن لك أن تقول: مررت بكلٍّ الصالحين ولا ببعضٍ الصالحين. قبُح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه؛ لأنه مخالف لما يضاف، شاذ منه، فلم يجرِ في الوصف مجراه، وصار معرفة لأنه مضاف إلى معرفة، كأنك قلت: مررت بكلهم وببعضهم، ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه، فجاز ذلك كما جاز: لاهِ أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين. وليس هذا طريقةَ الكلام، ولا سبيله؛ لأنه ليس من كلامهم أن يُضمروا الجار»[١].

وفسر السيرافي ذلك بقوله: « مررت بكلّ قائماً، ومررت ببعض قائماً وببعض جالساً، لا يتكلم به مبتدأ، وإنما يتكلم به إذا جرى ذكر قوم فتقول: مررت بكلّ، أي: مررت بكلهم، ومررت ببعض، أي: ببعضهم، فيستغنى بما جرى من الكلام ومعرفة الخطاب بما يوصف به أيضاً؛ لأنهم لما أقاموه مقام الضمير، والضمير لا يوصف إذا لم يكن تحلية، ولا فيه معنى تحلية، ولم يصفوا به. ولا يقال: مررت بالزيدين كلّ، كما لا يقال: مررت بكل الصالحين، وأما تشبيه سيبويه ذلك في الشذوذ بقولهم: يا الله، حين نادوا ما فيه الألف واللام، وقطعوا ألف الوصل منه، فإن الذي دعاه إلى ذلك مع خروجه عن القياس المستمر في كلامهم، أن الألف واللام لا يفارقان اسم الله، على ما فيه من الخلاف في أصل الاسم قبل دخول الألف واللام، وبالخلق أجمعين الفاقة الشديدة إلى نداء الله عزّ وجل ودعائه بهذا الاسم؛ لأنه أشهر أسمائه وأكثرها دوراً على ألسنتهم، فلما اضطرهم الأمر إلى ندائه، خالفوا بلفظ لفظه لفظ ما ينادى مما فيه الألف واللام للتعريف، فقطعوا الألف فصار في اللفظ كأن الألف واللام فيه أصليان»[٢].

واختلف النحويون في تسمية هذا النوع من البدل، فمنهم من أطلق عليهِ عبارة بدل البعض من الكلّ، كابن جني، والجرجانيّ، والزمخشريّ، وغيرهم[٣].

---

(١) الكتاب: ٢/ ١١٤-١١٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٤٤٤.

(٣) ينظر: اللمع:٦٨، المقتصد:٢/ ٩٣٠ - ٩٣٢.

ومنع آخرون كالزجّاجيّ من إطلاق هذه العبارة، ويحتمل هذا المنع أمران:

أحدهما: أن يكون لإدخال الألف واللام على (بعض) و (كلّ)، وهما يقدّران تقدير المعارف؛ لأنّهما مضافانِ في المعنى، وان لم يضافا في اللفظ، وهذا هو معنى كلام سيبويه، فذكر أنّ الاسم بعدها يُنصَبُ على الحال: لأنّها معرفة فلا توصف، ولا تكون وصفاً، وذلك نحو قولنا: (مررتُ بكلٍّ قائماً)، و (مررتُ ببعضٍ جالساً)، فجعلهما معرفتين وإن كانا بلفظ النكرة، وإنّما لزم ذلك؛ لأنّهما يتكلّم بهما، إذا جرى ذكر قومٍ يُستغنى بما جرى من ذكرهم عن أن يُضافا إلى الضمير؛ ولذلك لم يوصفا؛ لأنّهما قد أغنيا عن ذكر الضمير، فجريا مجراه حينَ أكْتُفِيَ بذكرهما عن ذكره. وكذلك لم يُوصف بهما كما لا يوصف بالضمير، فلا يُقال: (مررتُ بكلِّ الصالحين)، ولا (بالزيدينَ كلٍّ)؛ لأنّهما لم ينفكّا عن الإضافة في المعنى، فصارا كبعضِ اسمٍ، وبعضُهُ لا يوصف، ولا يوصف بهِ، فلمّا كانا في تقدير المعرَّف بالإضافة في اللفظ والمعنى، قَبُحَ دخول الألف واللام عليهما[١].

وقد يكون لـ(كلّ) و (بعض) حال يجوز فيها دخول الألف واللام عليهما، وهو أن يقول القائل: (إبعث إليّ بالكلِّ من تلكَ الدراهم)، و (وَجّهْتُ إليكَ البعض من تلكَ الثياب)، وذلك إن كانَ بينه وبينَ من يخاطبه عهدٌ مُتقدّم، كما أنّ القائل قد يقول: (النصف، والثلث، والربع، ونحو ذلك إلى العشرة، فيُدْخِل عليها الألف واللام، وإن كانت لا تنفكّ من معنى الإضافة[٢].

ثانيهما: إنّ بدل البعض من الكلّ داخل في بدل البيان وبدل الغلط، فالذي من البيان: يكون الثاني فيهِ جزءاً ممّا قبله كقولنا: (ضربْتُ زيداً رأسَهُ).

والذي من الغلط: يكون الثاني فيهِ ليس جزءاً مما قبله كقولنا: (ضربْتُ زيداً رأسَ عمروٍ).

فان قالَ القائل: ويبدل البعض من الكلّ على الإطلاق، أوهمَ أن البعض يجوز إبداله من الكلّ سواء كانَ جزءاً منه أو لم يكُنْ[٣].

وهذا الوجه أقرب وأسدُّ، وأدخل في الإيضاح من الوجه الأوّل[٤].

واستعمل ابن مالك عبارة (بدل بعض من كلّ)، وتابعه في هذا الإطلاق ابن هشام، وذكر الثاني أنّه لم يقُلْ: (بدل الكلّ) حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال (أل) على (كلّ)[٥].

---

(١) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل:١٢٨، المنهاج في شرح جمل الزجّاجيّ:١/١٠٣.

(٢) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل:١٢٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٨ - ١٢٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٩، المنهاج في شرح جمل الزجّاجيّ: ١/١٠٣.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد:١٧٢، شرح قطر الندى:٣٩٧ - ٣٩٨.

ومنهم من أطلق عليه عبارة: (بدل الشيء من الشيء وهو بعضُهُ)، كما عند ابن بعيش، وابن عصفور، وغيرهم من النحاة[١].

وهذهِ هي العبارة التي صحّحَها الزجّاجيّ، وهي الأقرب إلى الصواب من الإطلاقات الأخرى؛ لأنّها تفصله عن بدل الغلط، فهي أحوط في البيان، وأوضح في المعنى، وأقرب إلى الإفهام[٢].

(١) ينظر: شرح المفصّل:٣/ ٦٤، المقرّب:٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: ١٢٩، المنهاج في شرح جمل الزجّاجيّ: ١/ ١٠٣.

المبحث الخامس

الفصل بين (كم) وبين مميزها

ذهب أكثر النحويين إلى أن تمييز (كم) الخبرية مجرور بإضافة (كم) إليه، والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة لازمة، لا يجوز الفصل فيها، ومع ذلك أجازوا الفصل في مواطن معينة، ورتبوا على هذا الجواز حكماً نحوياً آخر للمميز.

وقال سيبويه، «كم على كل حال منونة، ولكن الذين جروا في الخبر أضمروا مِن كما جاز لهم أن يضمروا رُبّ. وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوك ولقيتُه أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته أمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفا على اللسان، وليس كل جار يضمَر؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثم قبُح، ولكنهم قد يُضمِرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أحوج... والتفسير الأول في كمْ أقوى؛ لأنه لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيد»[١].

ثم قال « إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة. والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضارب بك زيداً، ولا تقول: هذا ضارب بك زيدٍ. وقال زهير[٢]:

تـــــؤمُّ ســـنـــانـــاً وكـــــم دونَـــــه ـــــ مـــن الأرض مُـــــدودبـــــاً غـــارُهـــا

وقال القطامي[٣]:

كَـــمْ نـالَـنـي مـنـهـمُ فَـضْـلاًعـلـى عـدمٍ ـــــ إذ لا أكـــــادُ مـــن الإقـــتـــارِ أحـتـمـلُ[٤]

ثم قال: وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز، على قول الشاعر[٥]:

كـــم بـــجـــودٍ مـــقـــرفٌ نـــال الـعُـلـى ـــــ وكـــريـــمٌ بـــخـــلُـــه قـــد وضَـــعـــهْ

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٦٣-١٦٤.

(٢) البيت نسبه سيبويه والأعلم إلى زهير ولم أقف عليه في ديوانه، ينظر: الكتاب ٢٩٥/١، تحصيل عين الذّهب ٢٩٥/١.

(٣) ديوان عمير بن شييم القطامي: ٣٠.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٦٤- ١٦٥.

(٥) هو أنس بن زنيم، ديوانه: ١١٣.

الجر والرفع والنصب على ما فسّرناه، كما قال[١]:

كـــم فـهـيـم مـلـــكٍ أغـــــرَّوسـوقـــةٍ حـكـمٍ بـــأرديـــةِ الـــمَـكـــارمِ مُـحـتـبـى[٢]

وقال المبرد عن كم الخبرية: «إن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيء اختير التنوين؛ لأن الخافض لا يعمل فيما فصل منه، ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر... ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشوٍ كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض»[٣].

وقوله (اختير التنوين)) يعني اختيار النصب في حالة الفصل، وهو يذهب مذهب سيبويه في بقاء الجر مع الفصل ضرورة.

وقال ابن الخشاب: «فإن فصلت بين (كم) وبين الاسم المجرور بعدها بطل الجر؛ لأن الجار لا يصح إعماله في مجروره مع الفصل بينه وبينه لضعفه، فنصبه على التمييز رداً إلى الأصل في عمل (كم) ولأن المنصوب يحتمل أن يفصل بينه وبين ناصبه، والمجرور ليس كذلك»[٤].

وقوله: (رداً إلى الأصل) يشير إلى ما قاله النحويون من أن الاستفهامية أصل للخبرية[٥].

وعد أبو البركات الأنباري هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، إذ ينص أن البصريين ذهبوا إلى وجوب نصب التمييز إذا فصل بينه وبين (كم) الخبرية بالظرف والمجرور، ولا يجوز جره، وأن الكوفيين ذهبوا إلى أن التمييز يجوز أن يبقى مخفوضاً مع الفصل[٦].

وما نسبه إلى البصريين ليس رأي جميعهم؛ لأن يونس يجيز بقاء الجر مع الفصل، وسيبويه والمبرد يجيزانه في الضرورة.

وقال أبو البقاء العكبري معللاً: « إذا فصلت بين (كم) وبين النكرة في الخبر، فالوجه نصبها؛ لأنك قد فصلت بين الجار والمجرور، فلم يبق له عمل فتنصبها حينئذٍ على التمييز كما ينتصب الاستفهام. ومن العرب من يجرها مع الفصل؛ لأن الفصل هنا بالظرف أو بالجار لا يمنع من العمل»[٧].

---

(١) هو الفرزدق، الديوان: ١/٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/١٦٦-١٦٧.

(٣) المقتضب: ٣/٦١-٦٢.

(٤) المرتجل: ٣١٧ - ٣١٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٤/١٢٥.

(٦) ينظر: الإنصاف: ١/٣٠٣.

(٧) المتبع في شرح اللمع: ٢/٥٦٢ - ٥٦٣.

ونقل ابن عصفور أن يونس لا يجيز الفصل إلا أن يكون الظرف والمجرور ناقصين، واستدل على ذلك بأنك إذا فصلت بالظرف التام يكون خبراً فكأنك قد فصلت بالخبر وذلك لا يجوز، ويرى ابن عصفور أن هذا باطل لأن العرب لا تفرق بين الظرف التام والناقص في العمل[١].

وفي السياق نفسه قال الأشموني: «وقيل: إن كان الفصل بناقص نحو (كم اليوم جائعٍ أتاني) و (كم بك مأخوذٍ جاءني) جاز، وإن كان بتام لا يجوز، وهو مذهب يونس»[٢].

وعلق الصبان على ذلك بقوله: «مراده بالناقص الغير المستقر كالأمثلة، فإن الظرف فيها متعلق بمذكور»[٣].

ففي مسألة الفصل بين (كم) ومميزها إذا فصل بالتام كان هذا التام خبراً، فيحصل الفصل بالخبر وهو غير جائز، أما إذا كان الفصل بالناقص فيجوز إذ ليس بخبر.

وألحق ابن مالك شرطاً آخر بالمسألة، فقال: «إن فصل بين كم هذه ومفسرها بظرف أو عديله لا بكليهما نصب المفسر وامتنع جره في غير الشعر ولا يمتنع في الشعر»[٤].

وخلاصة المسألة أن النحويين عدا يونس ذهبوا إلى أنه يجب نصب تمييز (كم) الخبرية إذا فصل بينها وبين مميزها، وجوزوا جره في الضرورة، ونسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين أنهم يجيزون جر التمييز مع الفصل، وأن يقبح أن يفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة. والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٥٠.

(٢) شرح الأشموني: ٣/ ٦٣٥.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٨٢.

(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٥٣٣ - ٥٣٤. وينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٣٣٣ -٣٣٤.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث ألخص أهم النتائج والمقترحات بما يأتي:

عني سيبويه بفصاحة اللغة، وبذكر الأقوال الشاذة للإحاطة بالمسائل النحوية من جميع زواياها المختلفة.

والشاذ هو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء.

والشاذ ثلاثة أنواع: شاذ في القياس مقبول في السماع، وشاذ في القياس والسماع، ومخالف للقياس والاستعمال، وهو مردود.

اعتمد سيبويه السماع في الحكم على الشذوذ وافق القياس أم خالفه.

يرى سيبويه أنَّ الفعل (دَخَلَ) فعل لازم، أمَّا إذا انتصب الاسمُ بعدهُ فمنصوب على الظرفية تشبيهاً للمختص، ومن الشواذ عدَّ (الشام) لفظ مبهم.

في مسألة ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه في غير الأمر والنَّهى، منع سيبويه الجر في (فصاعداً) و (ثم صاعداً).

في مسألة ما ينتصب خبره لأنه معرفة، استقبح قولهم: مررت بكلٍّ الصالحين ولا ببعضٍ الصالحين لحذف ما أضيف إليه؛ لأنه مخالف لما يضاف

تمييز (كم) الخبرية مجرور بإضافة (كم) إليه، والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة لازمة، لا يجوز الفصل فيها.

- **المقترحات:**

التوسع في دراسة الأقوال الشاذة عند سيبويه أو عند غيره من النحويين المتقدمين.

المصادر والمراجع

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو عبد الله أثير الدين محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٥٤هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٦، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

البحر المحيط، أبو عبد الله أثير الدين محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان الأندلسي، الشهير بابن حيان وبأبي حيان (ت٧٥٤هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق عبد الرزاق الرافعي (ت١٣٥٥هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٤هـ.

تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢م.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

التعريفات، أبو الحسن عليّ بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٦م.

الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية،

بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الدمياطي الشافعي الخضري، (ت١٢٨٧هـ) مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبوعرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، الدكتور محمد ضاري حمادي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبومحمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.

الخصائص، أبوالفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٤، بلاتاريخ.

دستور العلماء - جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدنكري، (ت ١١٧٣ه) عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

ديوان الفرزدق، أبوفراس همّام بن غالب بن صعصعة (ت١١٠هـ)، شرحه وضبطه وقدّم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

ديوان القطامي، عمير بن شييم القطامي (ت١٣٠هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

ديوان أنس ابن زنيم، ضمن كتاب شعراء أمويون، جمع د. نوري حمودي القيسي، مكتبة النهضة العربية، مصر، بيروت، ١٤٠٥ه -١٩٨٥م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين أبي الحسن عليّ بن محمد الأشموني (ت٩٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبوعبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبوالبقاء يعيش بن عليّ بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

شرح تسهيل الفوائد، جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد،

والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، السعودية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

شرح جمل الزجاجي، عليّ بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

شرح شافية ابن الحاجب، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٧٧م.

شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

شرح كتاب سيبويه، أبو القاسم قاسم بن علي بن محمد الأنصاري البطليوسي الصفار (ت٦٣٠هـ)، تحقيق د. معيض مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت٥٧٣هـ)، تحقيق الدكتور حسين عبد الله العمري، ومطهر عليّ الإرياني، والدكتور يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر ببيروت، دار الفكر بدمشق - سورية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

الفلاح في شرح المراح، أحمد بن سلمان بن كمال باشا الرومي (ت٩٤٠هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت،

١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

المتبع في شرح اللُّمع، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحميد حمد محمد الزي، جامعة قار يونس، بنغازي- ليبيا، ١٩٩٤م.

المرتجل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق علي حيدر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ (ت٧٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت٨١٦هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.

المقتضب في اللغة، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب العلمية، بيروت، ١٩٦٣م.

المقرب، عليّ بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت٩٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.

المنصف - شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده، دار إحياء التراث القديم، مصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد ناشرون، بغداد، ١٤٣٠ه ـ٢٠٠٩م.

المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، حمزة فتح الله، المطبعة الأميرية- بولاق، مصر، ١٣١٢هـ.

نظرات في اللغة والأدب، مصطفى الغلاييني، مطبعة طبارة، بيروت، ١٩٢٧م.